

قرار رئيس جمهورية مصر العربية**رقم ٢٨٧ لسنة ٢٠٠٨****بشأن الموافقة على عقد الاتفاق التنفيذى****الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية****وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن مساعدات****برنامج الأغذية العالمى لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة****بمنطقة بحيرة السد - محافظة أسوان****رئيس الجمهورية****بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛****وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛****قرر :****(مادة وحيدة)****ووفق على عقد الاتفاق التنفيذى الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠****بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة****بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمى لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة****بمنطقة بحيرة السد - محافظة أسوان، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .****صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ شوال سنة ١٤٢٩ هـ****(الموافق ٤ أكتوبر سنة ٢٠٠٨ م)****حسنى مبارك****وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى غرة ذى الحجة سنة ١٤٢٩ هـ****(الموافق ٢٩ نوفمبر سنة ٢٠٠٨ م).**

عقد اتفاق تنفيذى

بين حكومة جمهورية مصر العربية

وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة

**بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمى لخلق أصول ثابتة
للمجتمعات الفقيرة**

برنامج الأغذية العالمى - البرنامج القطرى ٢٠٠٧-٢٠١١

البند الثالث :

**توفير سبل الحياة وخلق أصول ثابتة للمجتمعات
الريفية الفقيرة**

البند الفرعى بشأن المجتمعات المستقرة

بمنطقة بحيرة السد - محافظة أسوان

عقد اتفاق تنفيذى

بين جمهورية مصر العربية

وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة

بشأن مساعدات البرنامج خلق أصول ثابتة بمنطقة

بحيرة السد العالى

حيث إن حكومة جمهورية مصر العربية (المشار إليها فيما بعد بالحكومة) وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة (المشار إليه فيما بعد ببرنامج الأغذية العالمى) قد توصلا لاتفاق بشأن المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمى بموجب الاتفاقية الأساسية الموقعة بين الحكومة المصرية وبرنامج الأغذية العالمى فى ٥ سبتمبر ١٩٦٨

وحيث إن برنامج الأغذية العالمى قد وافق على توفير هذه المساعدات فى إطار وبشروط حددها المجلس التنفيذى للبرنامج القطرى فى أكتوبر ٢٠٠٠ وفى إطار خطة عمليات البرنامج القطرى الموقع بين كل من وزير الزراعة واستصلاح الأراضى ممثلاً للحكومة المصرية والمدير القطرى لبرنامج الأغذية العالمى بمصر.

وحيث إن الحكومة المصرية قد طلبت مساعدات من "برنامج الأغذية العالمى" لتنفيذ البند الثالث الوارد بالبرنامج القطرى بشأن "دعم سبل الحياة وخلق أصول للمجتمعات الريفية الفقيرة المشار إليه فيما بعد بالمشروع.

وبناءً عليه ولرغبة كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى فى تبادل التعاون من خلال المشروع السابق ذكره قد وافقا على ما يلى:

(المادة الأولى)

هدف ووصف المشروع المقدم

من الحكومة واغراضه والمساعدات المقررة له من برنامج الأغذية العالمى

(١-١) مضمون سياسة المشروع :

يساعد هذا المشروع المجتمعات الفقيرة على مجابهة المشكلات والقيود التى تعوقهم مثل الفقر وأمراض سوء التغذية، بالإضافة إلى زيادة معدلات البطالة وضعف عائد الأراضى الزراعية والثروة الحيوانية. يهدف المشروع إلى تحقيق أفضل استغلال لموارد المياه والأراضى الزراعية فى منطقة بحيرة السد لتسهيل الحصول على أصول منتجة كمصادر دخل للأسر الريفية الفقيرة حيث تنتشر الزراعات الموسمية التى تعتمد على ارتفاع وانحصار منسوب المياه فى بحيرة السد مما يسمح بزراعة نوع واحد فقط من الزراعات وهو أمر غير مجدى اقتصادياً.

علاوة على ذلك يعانى سكان تلك المناطق من الظروف المعيشية الصعبة وانعدام الخدمات الأساسية. أظهرت دراسة حديثة تمت بمعرفة برنامج الأغذية العالمى أن منطقة بحيرة السد التى تتلقى مساعدات من برنامج الأغذية العالمى من أشد المناطق فقراً فى صعيد مصر كما أنها تعاني من نقص شديد فى الخدمات الأساسية.

يعتبر هذا المشروع امتداداً للبرنامج القطرى السابق (٢٠٠٢-٢٠٠٦) حيث تم إنشاء وتشغيل ثلاث قرى تشتمل على الخدمات الأساسية كما تم إنشاء أنظمة ري دائم تعمل على مدار العام تخدم أكثر من ٢٠٠٠ فدان مستزرعة حديثاً. يعتبر منتفعى منطقة بحيرة السد من أشد الفئات فقراً ليس فى محافظة أسوان فحسب ولكن مقارنة بمحافظات أخرى فى مصر الوسطى - العليا كما أظهرت الدراسة سالفه الذكر أن الفئات الذين سبق لهم الانتفاع من مساعدات البرنامج كمستفيدين من الزراعات الشاطئية على اقتناع تام بأن انتقالهم للقرى الجديدة هى خطوة للأمام نحو تحقيق ظروف معيشية أفضل وسيقوم المشروع خلال فترة الامتداد هذه بإضافة قرية جديدة للثلاث قرى التى سبق إنشاؤها فى المرحلة السابقة.

(٢-١) تحليل المشكلة :

استفادت مصر فى السنتين الماضيتين من النمو الاقتصادى الذى تراوح بين ٣ إلى ٦٪ سنوياً، غير أن هذا المعدل لا يُظهر تباين مستوى الفقر بين منطقة وأخرى، فبينما شهدت المناطق الحضرية نمواً اقتصادياً وصل معدلها إلى ما يقرب من (٨٪) إلا أن مناطق أخرى مثل الصعيد مصر شهد معدل نمو سلبى بالنسبة لدخل الفرد، وقد كانت محافظات الصعيد المصنفة الأكثر فقراً هى أشد المناطق تعرضاً لانعدام الأمن الغذائى بمصر حيث إن (٣٤,٢٪) تقريباً من سكان تلك المناطق يعيشون تحت خط الفقر كما أن حوالى (٣٩,٤٪) من إجمالى السكان يقومون باستهلاك معدلات أقل من الأساسيات اللازمة لاحتياجاتهم الغذائية اليومية المفروضة وإن حوالى (٥٥٪) ممن يعانون من الفقر المدقع فى مصر يتمركزون فى محافظات الصعيد التى تتضح مظاهر الفقر فيها فى أسوأ صورها.

ساعد انتشار الحيازات الزراعية الصغيرة على زيادة معدلات الفقر فى تلك المناطق حيث إن حوالى (٤٧٪) من ملاك الأراضى الزراعية فى صعيد مصر يصنفوا من شريحة المعدمين فقد بلغ نصيب الفرد من الأراضى الزراعية الصالحة للزراعة أقل من فدان بينما تتراوح الحيازات الزراعية لـ (٣٥٪) منهم من فدان إلى ثلاثة أفدنة وبذلك تمثل الحيازات الصغيرة أكثر من (٥٪) من إجمالى الأراضى الزراعية فى إقليم مصر العليا كما وأن حجم مساحة الحيازات الزراعية تعتبر مؤشراً هاماً فيما يتعلق بقيمة الأصول والاحتمالات المستقبلية للإنتاج الغذائى. هذا بالإضافة إلى أن أصحاب الحيازات الصغيرة (أقل من ثلاثة أفدنة) يتم تصنيفهم أيضاً كفقراء إذ أنهم يعانون ضالة العائد من الزراعة مقترناً بنوع المحاصيل منخفضة العائد الاقتصادى التى يقومون بزراعتها مصحوبة بخدمات إرشادية غير مناسبة، وفى نفس الوقت عدم القدرة على شراء ثروة حيوانية كما لا يتاح له فرص الاقتراض والائتمان.

وحتى تتمكن الأسر من مواجهة ظروف الفقر لمواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة تشجع تلك الأسر الفقيرة أطفالها خاصة الصبية على العمل كما تُحرم الفتيات من التعليم هذا بالإضافة إلى قيامهم بدفع قيمة مشتريات واحتياجات الأسرة بالآجل مقتصرين على الحد الأدنى من الكم والنوع فى غذائهم كما يشتركون فيما يسمى بنظام الجمعية وذلك بدفع مبلغ شهرى لمدة محددة لمجموعة محددة ويتم جمعها بالتناوب.

ونتيجة للفقر يعانى فقراء سكان الريف بإقليم مصر العليا صعوبة فى توفير التغذية المناسبة فقد بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من أمراض التقزم (قصر القامة) على المستوى القومى ٦, ١٥٪ مقارنة بنسبة الأطفال الذين يعانون من نفس المرض فى قرى صعيد مصر والتي بلغت أكثر من ٦٠٪، كما أن هناك أيضاً تفاوتاً كبيراً بين معدل انتشار مرضى الهزال ونقص الوزن بين الأطفال على المستوى القومى إذا ما قورنت بمعدل انتشار نفس المرضين فى قرى الصعيد والتي بلغت ٥٪ لأمراض الهزال و١٢٪ لأمراض نقص الوزن. لقد أظهر المسح الميدانى الذى أجرى بمعرفة برنامج الأغذية العالمى على أسر المنتفعين فى مناطق عمل المشروع أن ٣٠٪ من الأمهات يعانون من نقص فيتامين أ بينما ينتشر مرض الأنيميا بين النساء والأطفال دون الخامسة بنسبة ٩٠٪ و٩٧٪ على التوالى ويعانى أكثر من ٢٥٪ من الأطفال عينة الدراسة من أمراض نقص الوزن والهزال والذى صنف على أنه ظاهرة متكررة فى ١٣٪ من الحالات التى تم بحثها.

إن انتشار الفقر وأمراض سوء التغذية فى صعيد مصر مظهر يتناقض مع تطبيق الحكومة لبرنامج شامل يعمل على توفير الدعم الحكومى لمواد غذائية محددة وينفذ تحت شعار حماية المستهلك الفقير حيث إن تلك الفئات الفقيرة والهشة فى صعيد مصر غير قادرة على الاستفادة الكاملة من تلك البرامج التى مازالت تمثل عبئاً على العجز الموجود بالفعل فى الموازنة وميزان مدفوعات الدولة والذى يقدر بما يزيد عن ٧ مليار دولار

و ٣١, ٥ مليار دولار على التوالى وتقوم الحكومة المصرية حالياً بإصلاح هذه البرامج (بطاقات التموين) حتى يصل الدعم لمستحقيه من الفقراء دون غيرهم بالإضافة إلى تحسين نوعية المواد الغذائية المقدمة. وفى هذا الشأن يمكن لبرنامج الأغذية العالمى أن يساعد على سد تلك الفجوة وتقديم مساعداته للفقراء المعدمين لحين قيام الحكومة بالانتهاء من إصلاح برامج الدعم الغذائى.

(١-٣) مبررات مساعدات برنامج الأغذية العالمى:

تلعب مساعدات برنامج الأغذية العالمى دوراً تحفيزياً هاماً وذلك مقابل فعالية استخدامات مساهمات الحكومة وفى نفس الوقت تسهم المعونة الغذائية فى توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية لسكان تلك المناطق التى تعاني من انعدام الأمن الغذائى ومن المقرر أن تساعد الأنشطة التنموية التى سيتم تنفيذها بموجب هذا الاتفاق على تحسين المستوى الاقتصادى لتلك الأسر مع ضمان توفير الغذاء لفترة زمنية على المدى الطويل.

٢ - أهداف المشروع :

(١-٢) الأهداف طويلة المدى :

تمشياً مع استراتيجية الحكومة المصرية لتنمية المناطق الريفية والتزامها نحو زيادة الاستثمار فى منطقة صعيد مصر فإن الأهداف طويلة المدى لهذا المشروع تشمل مساعدة الأسر والمجتمعات الفقيرة التى تعاني دائماً من نقص الغذاء على زيادة دخلهم من العائد الزراعى والثروة الحيوانية وتوفير الخدمات الأساسية من خلال خلق أصول مادية واجتماعية وبشرية .

(٢-٢) الأهداف المباشرة للمشروع والتى تتمثل فيما يلى :

(أ) تمكين المجتمعات التى تعاني من الهشاشة من خلال دعم المنظمات المجتمعية وتشجيع الاستقلالية الفردية اقتصادياً.

(ب) خلق أصول مادية تساعد على تحسين مستوى المعيشة داخل تلك المجتمعات .

(ج) العمل على زيادة دخل الأسر من النشاط الزراعى والثروة الحيوانية وتحسين الخدمات الأساسية .

(د) توفير فرص التدريب للمتفعين لتحسين مهاراتهم ورفع درجة الوعى لديهم لأهمية العادات الغذائية والصحية السليمة .

(٣-٢) الأنشطة ومردودها المخطط لها :

مخرج ١ - تمكين المجتمعات الهاشية :

يتم تمكين تلك المجتمعات للمشاركة فى جميع مراحل التخطيط والمتابعة والتقييم للمشروع، كما سيتم تطبيق دليل تنمية المجتمعات بالمشاركة والذي تم تطويره بالتعاون مع هيئة التنمية الألمانية (GTZ) لأكثر مدى ممكن. بل أكثر من ذلك سوف يتم تدريب ٣٠ ممثل عن المؤسسات المجتمعية المحلية على مهارات التفاوض والاتصال وإدارة الأعمال والضوابط التنفيذية والمالية الداخلية وكذلك تكنولوجيا المعلومات.

كما سيتم التأكيد على مشاركة السلطات المحلية على مستوى المحافظة وذلك من خلال عضوية تتناول المسائل الاستراتيجية لإدارة المشروع وسوف ينضم لهذه اللجنة ممثلوا عن هيئة تنمية بحيرة السد العالى وأيضاً المؤسسات المجتمعية والقطاع الخاص إن إمكن ذلك.

مخرج ٢ - خلق أصول مادية :

سوف تساعد المعونة الغذائية الفقراء من العمالة غير المهرة بمناطق عمل المشروع على المشاركة فى أنشطة المشروع بهدف مساعدتهم على خلق أصول مادية تساعد على تحسين ظروفهم المعيشية. وبموجب هذا الاتفاق سيتم استصلاح أراضى جديدة وإنشاء مساكن جديدة يشارك فى تنفيذها منتفعى عدد أربعة قرى جديدة يتم تخصيص خمسة أفدنة لكل أسرة. من المتوقع أن تبنى نتائج البرنامج القطرى الحالى على نتائج البرنامج القطرى السابق والتي سوف تؤدى إلى تحقيق الأصول المادية المستهدفة وهى:

المشاتل، المزارع الإرشادية التى سيتم إنشاؤها تحت شعار الغذاء من أجل العمل. كما سينظر إلى تلك الأصول على أنها مراكز تميز بالمنطقة يتم من خلالها استعراض أفضل التطبيقات الزراعية وتيسر تقديم التدريب العملى للمنتفعين بالإضافة إلى توفير أفضل أنواع المدخلات الزراعية وبما سيؤدى فى النهاية إلى زيادة الدخل من ممارسة مهنة الزراعة.

مخرج ٣ - حصول المنتفعين على المهارات والمعلومات اللازمة للمنتفعين والتي

تساعد على زيادة الدخل من النشاط الزراعي وتربية الحيوان والخدمات المعاونة :

الاستعانة بخبراء مؤهلون تأهيلاً عالياً من مركز الزراعة الحيوية بأسوان والجامعات والمراكز البحثية ذات الشهرة لتوفير دورات تدريبية نظرية لمجموعة تصل إلى حوالي ٢٠ مهندس إرشاد زراعي ، وعقب تلك الدورات يتم تدريب هؤلاء المهندسين بالإضافة إلى ٢٠٠ منتفع ميدانياً في الحقول الإرشادية ، ويتم تعيين هؤلاء المهندسين للاستعانة بهم في خدمة المنتفعين طوال مدة المشروع .

تدريب ٣٠٠ منتفع من الفقراء المعدمين خاصة النساء على أفضل وسائل القطف وخدمات معاملات ما بعد الحصاد مثل الفرز والتدريج والتعبئة والتخزين حيث تحتاج تلك المعاملات إلى مهارات عالية خاصة في تلك المناطق وقد وضع ذلك في تطبيقات التدريب المجتمعة لبرنامج الأغذية العالمي .

تنظيم زيارات تبادل الخبرات تحت ما يعرف بنشاط من مزرعة إلى مزرعة لـ ٢٥ فرداً من أعضاء جمعيات تنمية المجتمع والتي بدورها ستعمل على نشر الوعي في مجتمعاتهم وفقاً لخطة متفق عليها .

إنشاء مراكز للتسويق لإمداد المزارعين بآليات التسويق ومعلومات عن أسعار السلع بالأسواق. توفير دورات تدريبية على التدرج والتعبئة والتسويق وتوفير الخدمات اللازمة لربط المزارعين بالمصدرين والموردين ومصنعي الأغذية من القطاع الخاص. ويتوقع أن يسهم كل مركز تسويق في خلق ١٥ فرصة عمل للفقراء المعدمين من غير المنتفعين.

تدريب ٥٠ منتفع من الخريجين الذين يعانون من البطالة في أكثر المناطق فقراً وتأهيلهم للعمل في مراكز التسويق أو أنشطة معاملات ما بعد الحصاد.

توفير فرص للحصول على قروض صغيرة للمنتفعين.

مخرج ٤ - اكتساب المنتفعين للمهارات الضرورية لتمكينهم من تحسين مستوى

معيشتهم :

توفير التدريب على المهارات الحياتية اللازمة مثل محو كل من الأمية والأمية الرقمية والتعرف على طرق الاتصال ومناهج المشاركة مع إثارة الوعى لأهمية دور الريادة بين المنتفعين وتقديم التدريب على متطلباتها للمتطوعين لها حيث من المخطط أن يتولى هؤلاء المتطوعين تدريب ٣٠٠ سيدة على الأقل .

تنظيم حملات توعية صحية وغذائية بالتعاون مع المعهد القومى للتغذية وبعض الإدارات الصحية الأخرى فى مجالى الصحة والغذاء كما سيتم اختيار ٤٠ متطوعاً بحد أقصى وتدريبهم على بعض المهارات المتعلقة بالصحة والغذاء مثل تدريب القابلة (الداية) وتدريب المنتفعين على الإسعافات الأولية .

٣ - الفائدة العائدة من المشروع والمستفيدين منه :

(١-٣) أسلوب ومعايير اختيار متفعى المشروع :

يقدر إجمالى عدد المستفيدين من المشروع بحوالى ١٥٠٠٠ نسمة يمثلون أكثر سكان منطقة بحيرة السد فقراً ، منهم نسبة حوالى ٣٠٪ من السيدات.

يعتمد اختيار المنتفعين موضوع المساعدة من المشروع على معايير يتم تحديدها بمعرفة اللجنة الإشرافية للمشروع وتقوم على محددات تشمل الفقر، الحالة الغذائية، النوع الاجتماعى، الحضور والتواجد الدائم والحس الانتمائى للمجتمع، مدى وثاقة الصلة بين الأنشطة الاقتصادية التى يقومون بها والأهداف التى يركز عليها المشروع ومدى جدبتهم فى الالتزام بتحقيق أهداف المشروع وإنجاحه. ومع البدء فى اختيار المنتفعين يفضل أن يشترك أعضاء من المؤسسات المجتمعية المحلية فى هذا الاختيار.

(٢-٣) المعونة الغذائية :

تتضمن فوائد المشروع توفير حصة غذائية للمنتفعين وأسرهـم يتم توزيعها على أساس المشاركة الجدية فى الأنشطة الواردة فى خطة العمل وهى أنشطة التدريب والاستفادة من نشاط القروض والاستفادة من الأصول المادية التى سيتم الحصول عليها نتيجة لدعم زيادة الدخل بموجب هذا المشروع ويقدم برنامج الأغذية العالمى المعونة الغذائية لأسر المنتفعين على أساس ربع سنوى والتى تقدر قيمتها الشهرية بـ ٢٥ دولاراً ويبلغ إجمالى حجم المعونة الغذائية المقدمة من البرنامج ٦٠٠٠ طن ويخضع ذلك لتوافرها لدى البرنامج.

(٣-٣) الاهتمام بالنوع الاجتماعى (الجنـدر) وأثره على المرأة :

تحتل المرأة مركزاً هاماً فى اهتمامات المشروع وخاصة اللاتى يتعرضن لمخاطر الاتجار وضحايا الهجرة الداخلية .

ضمان استفادة المرأة من أنشطة المشروع بشكل متكافئ مع الرجل .

تحقيق قواعد المساواة بين الجنسين فى مجال توزيع المعونة الغذائية والاستفادة من أنشطة المشروع . وسوف يسعى برنامج الغذاء العالمى بكافة السبل لتحقيق ضمان تمثيل المرأة فى لجان إدارة مشروعات الأنشطة المختلفة ولجان توزيع المعونة بنسبة لا تقل عن (٣٠٪) ، وقد يصعب تحقيق ذلك فى كل مناطق عمل المشروع إلا أن البرنامج سيعمل على وضع خطط بديلة لجعل صوت المرأة مسموعاً .

زيادة الوعى بالتغذية المناسبة لكل من المرأة والطفل .

ضمن الأهداف الهامة المتعددة التى يسعى المشروع إلى تحقيقها يأخذ نشاط رفع كفاءة مهارة المرأة فى مجال محو الأمية الرقمية والمهنية واستخدام الحاسب الآلى واستخدام اللغة الإنجليزية موضعه الهام على رأس أهداف المشروع بصفة عامة ومن المنتظر أن يتم تنفيذ هذا النشاط من خلال التعاون مع هيئة محو أمية الكبار وهى هيئة حكومية معتمدة وكذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية .

(٣-٤) اهتمامات البيئة :

من المتوقع أن يؤثر المشروع إيجابياً على البيئة من خلال تدريب المزارعين على استخدامات نظم الزراعات وطرق الري الصديقة للبيئة والتي تفى فى نفس الوقت بمتطلبات السوق المحلى ومعايير التصدير ، كما سيعمل المشروع على نشر الوعى الصحى والمرافق الصحية فى القرى المستهدفة ومن المتوقع أنه لن تكون هناك أية آثار سلبية تذكر فى المناطق التى ينفذ بها مشروعات برنامج الأغذية العالمى .

(المادة الثانية)

تعهدات برنامج الأغذية العالمى

إضافة إلى الشروط والبنود التى تم الاتفاق عليها بين كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى والتى سبق الإشارة إليها فى العقد الموقع بينهما ... يتولى برنامج الأغذية العالمى الوفاء بتعهداته على النحو التالى :

١ - تقديم المعونة الغذائية :

(١-١) وفقاً لما هو متاح من الموارد بصفة عامة أو سلعة غذائية بذاتها بصفة خاصة سوف يقدم برنامج الأغذية العالمى للحكومة المصرية السلع الغذائية (يتم التسليم فى الميناء فى حالة توريد المعونة من الخارج بينما يتم تسليمها بالمخازن فى حالة شرائها من السوق المحلى) وفيما يلى بيان بكميات المواد الغذائية والتى تقدر قيمتها الإجمالية (متضمنة تكلفة الشحن والتخزين المصفى والإشراف المحلى) ٢٥٠, ٠٥٧, ٣, ٠ دولاراً أمريكياً:

١- ٢٩٨, ٤ طن متري من دقيق القمح

٢- ٣٢٩ طن متري زيت نباتى

٣- ٥٤٨ طن متري عـــــــدس

٤- ٢١٩ طن متري ســـــــكر

٥- ٥٥ طن متري مـــــــلح

(١-٢) تتنوع المواد الغذائية المذكورة بعاليه وفقاً للعادات الغذائية المحلية وهى تمثل حجم تمويل المشروع وأغراضه المتفق عليها. وقد تختلف الكميات والأنواع من المواد الغذائية التى ستقدم للمشروع وفقاً لما هو متاح لبرنامج الأغذية العالمى ومحلياً بالدولة المتلقية. وتمثل الموارد المشار إليها بعاليه جزءاً من البرنامج القطرى العام وللمدير القطرى الحق فى إعادة توزيع الموارد من مشروع إلى آخر بالتشاور مع شركائه من الحكومة المصرية.

(١-٣) وفقاً للمتاح من الموارد الغذائية يوفر برنامج الأغذية العالمى مواد المعونة لمدة أربعة أعوام تبدأ من ١ يناير ٢٠٠٧

(١-٤) تحدد الشحنات طبقاً للمتاح من السلع المذكورة بعاليه وفقاً لمعدل تنفيذ المشروع وقد يتطلب الأمر حدوث تغيير فى مواعيد تنفيذ أنشطة المشروع طبقاً لما يتم الاتفاق عليه مع الحكومة.

(١-٥) قد يحدث تغير فى مدى وفرة السلع الغذائية المتاحة محلياً (سواء مطابقة أو مشابهة لما يورده برنامج الأغذية من سلع) خلال فترة المشروع وعليه فإن البرنامج يتعهد بشراء هذه السلع من السوق المحلى.

(١-٦) يتعهد برنامج الأغذية العالمى بأن يخطر الحكومة المصرية بصورة منتظمة بما يتحقق مع ترتيبات خاصة بتوريد السلع الغذائية .

(١-٧) يتخذ برنامج الأغذية العالمى كافة الترتيبات اللازمة لتأمين شحن جميع السلع لنقاط الاستلام المتفق عليها والمشار إليها فى مادة ٢ فقرة (١-١) كما يتولى إقامة الدعوة القضائية اللازمة على شركات النقل استناداً إلى تقرير الخبير المصفى المكلف من قبل البرنامج ويتم الاستلام وفقاً لسلامة وصول السلع. وللبرنامج أن يوفر كميات إضافية فى حالة وجود عجز فى الكمية المسلمة بنسبة تزيد عن خمسة فى المائة فقدت أو تلفت أثناء شحن الكمية وخاصة حالة انتهاء العمل بالمشروع وما زالت تلك الكمية مطلوبة للتوزيع.

٢ - الخدمات الإشرافية والاستشارية :

(١-٢) يتعهد برنامج الأغذية العالمى بتقديم خدماته من خلال هيئة موظفيه من المحليين والذين سيقدمون المساعدة والمشورة لهيئة موظفى المشروع من العاملين بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى من خلال الإطار العام لتنفيذ المشروع.

(٢-٢) قد يقدم برنامج الأغذية المساعدة الفنية فى دعم أنشطة المشروع وقد يشمل ذلك توفير خدمات استشارية لتدريب العاملين من شركاء البرنامج ميدانياً فى مجالات الإدارة بالنتائج وكيفية عمل المبادرات الشخصية وتنمية المجتمع بالمشاركة وأنشطة المتابعة والتقييم والجندر وذلك وفقاً لما يتم الاتفاق عليه مع إدارة المشروع.

(٣-٢) يعمل المكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى فى تعاون وثيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى كما يقدم المشورة والنصح لمدير/مديرة المشروع وهيئة موظفيه فى مجالات:

- (أ) (الإجراءات اللوجيستية المتعلقة بتداول وتخزين ونقل وتوزيع مواد المعونة الغذائية.
- (ب) المتابعة وتنفيذ تقارير الأداء والتنفيذ الخاص بعمليات المشروع.
- (ج) التنسيق مع الجهات الحكومية المحلية الأخرى أو المنظمات غير الحكومية أو منظمات دولية مانحة أخرى.

(٤-٢) لتحقيق الدور الاستشارى والإدارى الذى يضطلع به البرنامج ولضمان إجراء عمليات المحاسبة الجيدة بما يتفق والأداء التنفيذى للمشروع فإن مكتب البرنامج سوف يتعاون تعاوناً وثيقاً مع الجهاز الإدارى للمشروع فى أداء المهام التالية :

(أ) متابعة المشروع وتقديم تقارير عن أنشطة حركة السلع :

يتضمن ذلك مساعدة موظفى المشروع فى إعداد الخطة التنفيذية للمجتمعات وخطة عمل المشروع السنوية والتقارير الربع سنوية وتقارير متابعة المشروع طبقاً لمؤشرات أداء المشروع المقترحة المدرجة فى ملحق ١ ، ملحق بهذه الاتفاقية الصيغة المتفق عليها للتقارير الربع سنوية .

يتعهد موظفى مكتب البرنامج القطرى لعمل ما يلى بالتعاون مع المدير التنفيذى للمشروع :

- ١- زيارات متابعة ربع سنوية للمخازن الرئيسية والمخازن الفرعية .
- ٢- زيارات ميدانية منتظمة لمواقع التوطين المختلفة وذلك لمقابلة السلطات المحلية فى المنطقة أو على مستوى القرية بما يشمل هيئات المشروع على مختلف مستوياتها بالإضافة إلى مقابلة المنتفعين بالمشروع وأسرههم .
- يقوم الموظف المسئول بمكتب البرنامج بإعداد تقارير عن الزيارات الميدانية وتسجيل نتائج هذه الزيارات ومناقشتها مع مسئولى المشروع المعنيين ويتم تقديم توصيات التقرير لمدير المشروع للتصديق عليها ومتابعتها .

(ب) التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى :

يقوم المكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى بإخطار ممثلى الجهات المانحة وممثلى المنظمات الدولية بكافة تفاصيل المشروع وظروفه التنفيذية وسوف يبذل قصارى جهده للحصول على مساعدات مالية وفنية منهم لدعم أنشطة المشروع ويتم ذلك من خلال ما يلى :

- ١- المكاتبات الرسمية .
- ٢- الاجتماعات التنسيقية مع منظمات الأمم المتحدة .
- ٣- الاتصال المباشر أو الاجتماعات الخاصة التى يتم الإعداد لها مع تلك الجهات .
- يقوم المكتب القطرى بالتشاور مع المدير التنفيذى للمشروع بإعداد زيارات ميدانية توضيحية خاصة للمناطق التى يتم اختيارها لممثلى الجهات المانحة المهمة بنشاط البرنامج أو التى يمكن أن تقدم خدمات تنمية ذات الصلة لمواقع يتم اختيارها بين المكتب القطرى للبرنامج ومدير المشروع، كما يقوم المكتب القطرى للبرنامج بدعوة ممثلى الجهات المانحة للمشاركة فى زيارته الميدانية المنتظمة لمواقع عمل المشروع .
- يلعب البرنامج القطرى دوراً للحصول على مصادر تمويل من جهات مانحة أخرى والتى يمكن الاستفادة منها فى دعم أنشطة المشروع وفى هذه الحالة تتعاون وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ممثلة فى الجهة المنفذة للمشروع مع الشركاء الجدد فى تنفيذ الأنشطة الممولة من تلك المصادر .

٣ - متابعة وتقييم المشروع :

(١-٣) يتم عمل تقييم أساسى للمشروع بمساعدة وحدة التقييم والخراطى بالبرنامج وفقاً لخطه عمليات المشروع التى يتم تنفيذها بواسطة تطبيق منهج التنمية بالمشاركة كما تتاح المعلومات الأساسية بهذا التقييم للحكومة للشركاء المنفذين للمشروع .

(٢-٣) يتم عمل تقييم نصف مرحلى أو تقييم ذاتى بهدف متابعة تقدم سير المشروع وتحديد التوصيات اللازمة لتطوير خطوات تنفيذ المشروع، ويتم توثيق نتائج هذا التقييم فى تقرير لمناقشتها مع شركاء البرنامج وإدراج التوصيات فى خطة عمليات المشروع السنوية .

(٣-٣) وفى نهاية تقييم المشروع يتم عمل تغطية كاملة عن الأداء التنفيذى للمشروع وتأثيره، يشمل هذا التقييم عدة موضوعات مثل المنتفعين المستهدفين وتوفير الخدمات وعمل التصميمات، كما يشمل أيضاً تحقيق الأهداف الأساسية بما يعنى القضاء على الفقر والتنمية الزراعية المستدامة ومدى جدوى المعونة الغذائية وأيضاً يتم إيجاز النتائج والتوصيات فى تقرير ويقوم هذا التقييم على البيانات التى قامت وحدة المتابعة والتقييم بجمعها من خلال الدراسات المختلفة .

٤ - أسلوب إعداد التقارير الخاص ببرنامج الأغذية العالمى :

(١-٤) يقدم المكتب القطرى خلال مدة المشروع تقريراً سنوياً وفقاً للمعايير التى يجدها برنامج الأغذية العالمى، كما يقوم المكتب القطرى بعمل التقارير الخاصة بحركة السلع وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها تحت نظام حركة السلع وتحليل العمليات، ويقدم المكتب تقاريره المالية بما يشمل حسابات المشروع بما يتماشى ومعايير نظام المعلومات الدولية .

بالإضافة إلى ذلك ، تتولى إدارة المشروع تسليم تقارير مراجعة الحسابات المالية السنوية للمشروع (بموجب المادة الثالثة ٧ - ٦) ، وتتولى الجهات المانحة أيضاً تقديم التقارير الخاصة بالتمويل المقدم من قبلها لدعم أنشطة المشروع .

(المادة الثالثة)

التزامات الحكومة المصرية

بالإضافة إلى البنود والشروط المتفق عليها بين الحكومة المصرية وبرنامج الأغذية العالمى، كما ذكر سالفًا فى هذا العقد التنفيذى، تتعهد الحكومة بتنفيذ الالتزامات التالية :

١ - تنفيذ وإدارة المشروع :

(١-١) تفوض الحكومة بموجب عقد الاتفاق هذا وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى كحلقة اتصال بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى فيما يتصل بالسياسة المتعلقة بتنفيذ المشروع كما تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بتعيين مشرف عام يعمل كحلقة اتصال فيما يتعلق بتفاصيل خطة العمليات .

(١-٢) تتعهد الحكومة بموجب هذه الاتفاقية بتنفيذ خطة المشروع كما تكون مسئولة عن ضمان الاستلام والتداول والتوزيع الصحيح للسلع الغذائية أو غيرها مما يقدمه برنامج الأغذية العالمى من مساعدات للفئة المستهدفة .

(١-٣) تلتزم الحكومة بتوفير ما يلى سواء من مواردها أو من مصادر أخرى غير مصادر برنامج الأغذية العالمى :

القيمة	تكاليف الحكومة
٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى	- تكاليف إدارية والتكاليف ذات الصلة
٣٢,٠٠٠,٠٠٠	- التكاليف المباشرة لأنشطة البرنامج القطرى (تمويل الأنشطة التنموية).
١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى	- انتقالات محلية وتخزين وتداول.
١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى	- التكاليف المتعلقة بالأنشطة المدعومة للمشروع (التدريب والمتابعة والتقييم).
٦٨٤,٠٠٠ جنيه مصرى	- التجهيزات المواد والمعدات .
٣٨,٣٨٤,٠٠٠ جنيه مصرى	الإجمالى
٦,٧٤٥,٨٦٦ دولار أمريكى	

(١-٤) يرأس مدير تنفيذى دائم الوحدة المسئولة عن الإدارة التنفيذية للمشروع داخل إطار وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى حيث يتولى تنفيذ أنشطة المشروع تحت إشراف وتوجيه المشرف العام كما يكون مسئولاً عن التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة وبرنامج الأغذية العالمى، تقوم الهيئة التنفيذية للمشروع التابعة لوزارة الزراعة بجميع الأنشطة التنفيذية متضمنة خطط وبرامج العمل وتسهيلات تنفيذ الإجراءات اللازمة لنقل المعونة الغذائية بالإضافة إلى ضمان تحقيق المشروع لأهدافه التنموية .

(١-٥) لمدير المشروع وهيئة موظفية التفويض الكامل فى التنسيق مع المحافظات، والمجالس المحلية والوزارات المعنية الأخرى (مثل وزارة الصحة، وزارة التعليم، وزارة التضامن الاجتماعى) لتحقيق المدخلات الفنية المطلوبة، بالإضافة إلى الوكالات المحلية والدولية للحصول على الدعم فى مجالات التسويق والتدريب والإرشاد .

٢ - ترتيبات التنفيذ لبدء العمل بالمشروع :

يقوم كل من المشرف العام ورئيس مجلس الإدارة ومدير المشروع بالتأكيد على اتخاذ ما يلى قبل البدء فى تنفيذ المشروع :

(أ) يتم تشكيل لجنة تتكون من إدارة المشروع وهيئة تنمية بحيرة ناصر والمديرين المعنيين داخل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى وممثلين من المجتمعات المدنية، وتختص هذه اللجنة بالإشراف الكامل على تقدم سير العمل بالمشروع وتقديم التوصيات ذات الصلة .

(ب) إعداد خطة عمل وفقاً لخطة البرنامج القطرى مع مراعاة النتائج التى تم التوصل إليها مسبقاً بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمى باستخدام منهج المشاركة أثناء الإعداد لهذا المشروع (انظر ملحق ٣) مع تعديل خطة العمل سنوياً فى ضوء تقدم سير العمل والتحديات التى تواجه تنفيذ المشروع .

(ج) إعداد خطة عمليات للأنشطة التنموية باستخدام أدوات تعميم خطط العمليات بالبرنامج القطرى مع أخذ النتائج التى تم التوصل إليها مسبقاً باستخدام منهج المشاركة بالتعاون مع إدارة المشروع وبرنامج الأغذية العالمى فى الاعتبار، تتضمن تلك الخطة الأهداف التنموية والأنشطة والمدخلات (الغذائية وغير الغذائية) والمدة الزمنية لكل خطة وتقوم لجنة إشرافية من المحافظة بالتعاون مع اللجنة الفنية بالمشروع بشرح وتوضيح خطط العمليات قبل البدء فى أنشطة المشروع .

(د) عمل قائمة بأسماء المنتفعين من مساعدات برنامج الأغذية العالمى وتقديمها للبرنامج وإصدار بطاقات صرف المعونة الغذائية لهم .

(هـ) فتح حساب خاص للمشروع واتخاذ كافة الإجراءات الإدارية اللازمة لفتحه بما يشمل مراجعة المدخرات الناجمة عن بيع السلع الغذائية الخاصة بالمشروع الحالى والمشروعات السابقة .

٣ - استلام ونقل ملكية السلع :

(٣-١) تتولى الحكومة استلام ونقل ملكية السلع الغذائية لبرنامج الأغذية العالمى، والواردة على خطوط ملاحية منتظمة لدى رسوها على رصيف الميناء أو من على ظهر الصندل فى حالة نقل السلع من المركب الراسية فى عرض البحر إلى الميناء. وفقاً لشروط تعاقد النقل المعمول بها لدى برنامج الأغذية العالمى فإن الشركة الناقلة تتحمل مسئولية تأمين المواد الغذائية حتى يتم تسليمها سواء على رصيف الميناء أو حتى نقلها إلى الصنادل .

(٣-٢) أما فى حالة قيام البرنامج بشحن المواد الغذائية عن طريق مجموعة نقل ملاحية مؤجرة عن طريق شركة النقل الملاحى الرئيسى فإن مسئولية الحكومة بالنسبة للمواد تبدأ باستلام السلع من عتابر التخزين داخل المركب. أما فى حالة نقل المواد من على ظهر المركب الراسية فى عرض البحر إلى الميناء عن طريق الصندل فإن مسئولية الحكومة تجاه استلام ونقل ملكية هذه المواد تبدأ من نقل السلع إلى الصنادل عن طريق ونش التفريغ .

(٣-٣) تسرى أحكام البنود سالفة الذكر على المواد غير الغذائية .

٤ - استلام وتداول السلع عند نقاط الاستلام:

(٤-١) فى جميع الحالات تتعهد الحكومة بالتأكيد على التفريغ السريع من المركب أو الشاحنات أو أية وسائل نقل أخرى .

(٤-٢) من نقطة الاستلام تلتزم الحكومة بإعفاء المواد الغذائية الواردة من كافة الضرائب بما فى ذلك الرسوم الجمركية ومصرفيات استخدام الرصيف البحرى وعائدات الموانى بكافة أنواعها وكذلك رسوم الإنتاج والاستهلاك الحالية والمستقبلية وتحمل الحكومة كافة المصروفات الخاصة بالمستودعات ورسوم تفريغ الصنادل والرسوم والقرز وما يماثلها من رسوم الموانى المشابهة .

(٤-٣) فى حالة شحن المواد الغذائية على مراكب، يقوم برنامج الأغذية العالمى بسدادها وتحمل الحكومة جميع الغرامات الناتجة عن التباطؤ فى اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحقيق الرسو والتفريغ السريع من على ظهر المركب أو أى وسيلة نقل أخرى وتقوم أيضاً بسدادها لبرنامج الأغذية العالمى لدى مطالبتة بها ومن ناحية أخرى فإن أى امتيازات للتفريغ السريع بالمركب سوف تنسب إلى الحكومة، وتتم تسوية حسابات خسائر التفريغ/مكافآت سرعة التفريغ على أساس سنوى وتودع فى حساب مجمع المدخرات .

(٤-٤) فى كافة عقود النقل الأخرى تتحمل الحكومة التلقيات الناتجة عن احتجاز السلع الواردة نتيجة تباطؤ الحكومة فى استلامها .

(٤-٥) فى حالة قيام برنامج الأغذية العالمى بدفع الغرامات أو التعويضات المذكورة أعلاه فإن الحكومة تقوم بالسداد الفورى للغرامات .

(٤-٦) يقوم البرنامج بشراء المواد الغذائية من السوق المحلى كلما وجد أسعارها وجودتها منافسة للأسعار العالمية مما يساعد على تشجيع الإنتاج المحلى للمواد الغذائية .

٥ - الإشراف على السلع والتعويضات :

(١-٥) تمكن الحكومة الخبير المعين من قبل برنامج الأغذية العالمى من القيام بالإشراف والفحص للسلع الواردة بمجرد تفريغها من على ظهر المركب لتحديد حالتها وتقرير حجم الخسائر والفاقد والتلفيات وإعداد شهادات بذلك لاتخاذ كافة الإجراءات الضرورية إذا لزم الأمر ضد شركة النقل أو الضامن فيما يتعلق بالخسائر والفاقد والتلفيات .

(٢-٥) على الرغم من الشروط الأخرى الواردة هنا فإن لبرنامج الأغذية العالمى وحده الحق فى متابعة وتسوية كافة القضايا المقامة ضد شركة النقل البحرى أو البرى فيما يتعلق بالخسائر أو التلفيات التى تلحق بالسلع والتى تحدث قبل استلام الحكومة للسلع ونقل ملكيتها وكذلك اتخاذ كافة الإجراءات القانونية تجاهها نيابة عن الحكومة وبناء على موافقتها المسبقة كلما تطلب الأمر ذلك .

(٣-٥) بدون الإخلال بمصطلح (نقل الملكية) فإنه فى حالة تعدى التسليم حدود منطقة الاستلام المتفق عليها يكون لبرنامج الأغذية العالمى الحق بناءً على رغبته وحده فى رفع الدعوى نيابة عن الحكومة بالنسبة للخسائر التى تقع فى مرحلة فيما بين انتقال ملكية السلع الغذائية الواردة واستلامها .

(٤-٥) لن تتأثر السلع الواردة حيثما يتم استلامها أو نقل ملكيتها بأية رسوم ضمان أو تصديق تختص بوليصة الشحن فإن هذه الرسوم أو التصديقات تخص برنامج الأغذية العالمى فيما يتعلق بالشكل الإدارى للشحن أو الجهات المتلقية للمعونة .

(٥-٥) فيما يتعلق بالسلع التى يتم شحنها على مراكب مؤجرة فإن الأوزان المذكورة فى بوليصة الشحن تعتبر نهائية بالنسبة لكل من برنامج الأغذية العالمى والحكومة وبمجرد وصول المركب الناقل لها يقوم برنامج الأغذية العالمى باتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لعمليات الفحص والإشراف للتأكد من الكميات المحملة الواردة على ظهر المركب وفى حالة نقص الكميات أو الأوزان الواردة والتى سيؤكدها تقرير خبير الفحص والإشراف المعين من قبل البرنامج عن تلك الواردة فى بوليصة الشحن، يقوم البرنامج بالتحرى عن أسباب العجز بالتعاون التام مع الحكومة- وتبدأ مسئولية الحكومة تجاه الشحنة الواردة من السلع

بمجرد انتهاء عمليات التفريغ والتي تتولى فى ذلك الوقت التأكد من عدم تخلف أية حمولة على ظهر المركب. أما فى حالة إذا كانت المركب تحمل أكثر من حمولة لأكثر من ميناء، تكون مسئولية الحكومة فى هذه الحالة هى التأكد من أن الكميات الواردة ببوليصة الشحن قد تم تفريغها فعلاً فى ميناء الاستلام المحدد .

(٥-٦) بالنسبة للشحنة الواردة فى حاويات أو ما شابه ذلك تحمل عبارة (FCL) أى (حمولة كاملة) فالحكومة فى هذه الحالة مسئولة عن تفريغ الشحنة بكاملها من المركب فى ميناء التفريغ ولا بد من تواجد مندوب برنامج الأغذية العالمى أثناء عمليات التفريغ وإذا حدثت أية خسائر أو تلفيات أثناء التفريغ فتعتبر خسائر ما قبل التفريغ أى تدخل ضمن مسئولية البرنامج، حيث ما زال مالكاً للشحنة. وإذا حدث أى تأخير أو تباطؤ فيما يتصل بتفريغ الحاويات أو الشحنة من ميناء التفريغ دون حضور وتواجد خبير البرنامج فإن خسائر التأخير أو التفريغ مع عدم تواجد مندوب البرنامج تعتبر خسائر ما بعد التفريغ أى تقع ضمن مسئولية الحكومة بمعنى أنها حدث بعد نقل ملكية الشحنة إلى الحكومة، أما فى حالة نقل الحاويات من ميناء التفريغ دون فتحها إلى موقع عمل المشروع - وهو إجراء قد يتلاءم وظروف الحكومة - فإن الخبير المعين من قبل البرنامج غير ملزم بالانتقال إلى موقع عمل المشروع حيث يتم تفريغ الحاويات وعلى ذلك فإن أية خسائر أو تلفيات سوف تحسب ضمن مسئولية الحكومة التى يصبح لها الحق فى إقامة الدعوى ضد شركات النقل للتعويض عن تلك الخسائر أو التلفيات .

٦ - الانتفاع من السلع :

(٦-١) يتم شحن سلع برنامج الأغذية العالمى إلى ميناء الوصول أو شراؤها محلياً ويتم نقل السلع الغذائية لمخازن أسوان الرئيسية بواسطة شاحنات مملوكة لشركات النقل المتعاقد معها بينما يتم نقل السلع داخلياً عن طريق الشاحنات المملوكة للمشروع ويمكن تخزين السلع إما فى المخازن الرئيسية للمشروع أو فى المخازن الفرعية بأى موقع من مواقع عمل المشروع

وبالتالى فإن إجمالى القدرة التخزينية للمشروع ستصل إلى ٢٠٠٠ طن متري على أن يتم توزيع المعونة الغذائية على المنتفعين إما فى المخازن أو من الشاحنات مباشرة إذا كان المخزن التالى بعيداً .

(٦-٢) إن تنفيذ بنود الاتفاقية يشمل توزيع حصص غذائية بالكميات الموضحة فى الجدول التالى حيث تتسلم أسر المنتفعين حصة من المعونة الغذائية كل ثلاثة شهور وتشمل الحصة الاحتياجات الغذائية اليومية لكل عائلة مكونة من خمسة أفراد . يتم احتساب أعداد المنتفعين من نشاط البرنامج على أساس خطة العمليات الخاصة بكل مجتمع والتى سوف تشمل الأهداف والأنشطة التنموية للمجتمع والنتائج والمدخلات (التى تشمل المساعدات الغذائية وغير الغذائية) ، عدد ونوع المنتفعين والجدول الزمنى المخصص لتنفيذ كل نشاط .

المواد الغذائية	حصة الفرد اليومية (جم)	حصة العائلة اليومية (جم)
الدقيق	٤٥٠	٢,٢٥٠
البقوليات	٤٥	٢٢٥
الزيت	٣٠	١٥٠
السكر	١٠	٥٠
الملح	٥	٢٥

بناء على الكميات المذكورة فى الجدول السابق، تتسلم العائلات المعونة الغذائية كل ثلاثة أشهر (العائلة ٥ أفراد × ٣٠ يوماً) أى أن الحصة الواحدة سوف تشمل ٢٠٢,٥ كيلو جرام من الدقيق (٤ جوال) و ١٣,٥ كيلو جرام من الزيت و ٢٠,٤ كيلو جرام من البقوليات و ٤,٥ كيلو جرام من السكر.

(٦-٣) ستقوم الحكومة بما فيها من هيئات عامة معنية والهيئة الإدارية للمشروع باتخاذ إجراءات صارمة للتحكم فى عمليات التوزيع ومنع أى مخالفات فى قوانين ترخيص السلع المدعمة من برنامج الأغذية العالمى وفى حالة حدوث ذلك سيقوم المشرف العام على المشروع بإخطار المدير القطرى للبرنامج على الفور بهذه المخالفات وما يجب اتخاذه من إجراءات لمنع وإصلاح ذلك.

(٦-٤) بدون الإخلال بمصطلح "نقل الملكية" فإن برنامج الأغذية العالمى له كامل الحق فى البحث مع الحكومة فى إمكانية استخدام كمية من السلع المسلمة فى حالات الاحتياجات الغذائية الطارئة وغير المتوقعة داخل أو خارج البلد المعنية وسوف يتم استبدال هذه السلع المستخدمة فى الإعانة فى حالات الطوارئ بواسطة البرنامج وذلك طبقاً لما تم الاتفاق عليه بين كل من برنامج الأغذية العالمى والحكومة ... بالإضافة إلى ذلك، فإن تكاليف النقل والتداولات الخارجية ستكون على نفقة برنامج الأغذية العالمى.

٧- مخدرات المشروع :

(٧-١) تساهم الحكومة بمبلغ ٣٠ جنيهاً مصرياً لكل أسرة مستوطنة شهرياً على أن يتم إيداع المبالغ المتجمعة فى صندوق المدخرات ومن المتوقع أن يتجمع مبلغ يقدر بحوالى ٤,٣٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى بصندوق المدخرات بالإضافة إلى المدخرات المتراكمة من مساهمات الحكومة فى الفترة السابقة لهذا الاتفاق ويتم إيداع مساهمات الحكومة فى حساب فى بنك حكومى ويتولى كل من المشرف العام والمدير التنفيذى للمشروع مسئولية الإدارة المالية للمشروع بما يشمل ميزانية المشروع وحسابات جميع المعاملات المالية.

(٧-٢) ولن يتم بموجب هذه الاتفاقية بيع المعونة الغذائية للمتفعين وسوف تضمن الحكومة أن المتفعين لن يُطالبوا بأية مدفوعات أخرى، كما يتم فتح حساب منفصل خاص بالأموال الناجمة عن بيع الفوارغ وأيضاً أموال التشغيل الناجمة عن بيع المواد الغذائية والفوارغ الخاصة بالمشروعات السابقة وفقاً للحسابات الواردة بتقارير المراجعة، ويتم تسجيل كافة المعاملات الخاصة بهذا الحساب فى الدفاتر المالية ببرنامج الأغذية العالمى كما هو منصوص عليه فى المادة ٢ فقرة ٣ و١٠.٣ يُدير البرنامج هذا الحساب حيث يتولى المدير القطرى مسئولية الإدارة المالية والميزانية وحسابات جميع المعاملات المالية الخاصة به، وذلك وفقاً للمنشور رقم ١٥ الذى صدر عن البرنامج عام ٢٠٠٦

(٧-٣) تتولى لجنة صندوق المدخرات مسئولية عن تخصيص واستخدام الحساب الحكومى وحساب الفوارغ على أن يكون المدير القطرى أو نائبه أعضاء فى تلك اللجنة.

(٧-٤) يتولى البرنامج وإدارة المشروع عمل متابعة منتظمة لمصروفات المشروع وتقوم إدارة المشروع بإعداد تقرير مالى سنوى مفصل بمصروفات المشروع وخاصة الدعم المقدم على مستوى القرية ويُقدم هذا التقرير للجنة الفنية والمكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى.

(٧-٥) نظراً لأهمية نشاطى الزراعة والثروة الحيوانية للمنتفع حيث إنهما من أهم مصادر زيادة دخل المزارع فإن مدخرات المشروع سيتم توزيعها كالاتى:

٨ تخصّص ٣٠٪ من مدخرات المشروع للتدريب النظرى والميدانى والإرشاد الزراعى والدعم الفنى للمزارعين والتعاونيات والجمعيات الزراعية.

٩ يتم تخصّص ٣٠٪ من مدخرات المشروع على المعدات أو الأصول المادية اللازمة لدعم فقراء المزارعين من النشاط الزراعى والثروة الحيوانية والخدمات المعاونة.

١٠ يتم تخصّص ٢٠٪ من مدخرات المشروع لتمويل نشاط الثروة الحيوانية .

١١ يتم تخصّص ١٠٪ لدعم أنشطة توجه لدعم تمكين المرأة.

١٢ يتم تخصّص ٥٪ من مدخرات المشروع للارتقاء بمستوى أداء موظفى المشروع من خلال تلقى الدورات التدريبية .

١٣ يتم تخصّص ٥٪ من مدخرات المشروع لدعم الأصول والمعدات اللازمة لإدارة المشروع.

(٧-٦) وبالرغم من ذلك، فإن الهيئة التنفيذية التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ستتخذ منهجاً أكثر مرونة فى تحديد النسب المخصصة للبند المختلفة بناءً على الاحتياج الفعلى.

(٧-٧) تلتزم الحكومة بتقديم الميزانية السنوية إلى مكتب البرنامج وذلك بعد مراجعتها واعتمادها من مراجع قانونى خارجى على درجة كفاءة عالية يتم تعيينه واعتماده من قبل الحكومة بالتشاور مع المدير القطرى للبرنامج. كما تتم هذه المراجعة الحسابية بناءً على المعايير الدولية المطبقة على الأنظمة المالية لبرنامج الأغذية العالمى بموجب خطة العمليات رقم ٠٠٢/٩٥ أو أية تعديلات تطرأ عليها والتي يقوم المكتب القطرى برفعها للمشرف العام للمشروع والمدير التنفيذى.

وتكون المراجعة المالية عن الفترة المالية من يناير حتى ديسمبر من كل عام ويلزم تقديم نتائج التقرير قبل ٣١ مارس من السنة التالية. يشير مصطلح "بانتها" السابق ذكره إلى انتهاء مدة تقديم المعاونة الغذائية من قبل برنامج الأغذية العالمى للمشروع.

٨ - الاستعداد لبدء العمل :

(٨-١) لدى الانتهاء من اتخاذ الإجراءات اللازمة لبدء تلقي المساعدات بما في ذلك فتح حساب مستقل في البنك لإيداع الأموال الناجمة عن المساعدات الغذائية ... تقوم الحكومة بإخطار برنامج الأغذية العالمي كتابياً بقيامها بتوفير التمويل اللازم لتغطية المصاريف والترتيبات المحددة لكل بند من البنود المدرجة في البند الثالث الفقرة (٢) وبيان حديث عن عدد المتفعين وكميات السلع الغذائية المطلوبة لأول دفعة من التوريدات المتفق عليها.

(٨-٢) سوف تسعى الحكومة إلى الالتزام بتطبيق كافة الإجراءات المحددة في البند (٦-١) المشار إليه آنفاً في أسرع وقت ممكن ويفهم ضمناً أن برنامج الأغذية العالمي يحتفظ بحقه في تأجيل تنفيذ المشروع أو خفض كميات المعونة الغذائية أو التعديل في مكوناتها أو إلغاء المشروع وذلك في حالة إخفاق الحكومة في تقديم خطاب الاستعداد للبرنامج خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية الحالية إلا إذا كان سبب التأخير قد أوضحتته الحكومة قبل إنتهاء فترة الثلاثة أشهر المشار إليها أو إذا رأى البرنامج أن التأخير يرجع إلى أسباب خارجة عن إرادة الحكومة.

٩ - اللوائح والقوانين :

(٩-١) تؤكد الحكومة بأنها ستتولى وضع التشريعات والقواعد التنظيمية الإدارية والقرارات اللازمة فيما يتصل بالمشروع وذلك قبل البدء في التنفيذ.

١٠- تسهيلات الاطلاع على سير العمل بالمشروع والحصانات الممنوحة :

(١٠-١) ستوفر الحكومة لبرنامج الأغذية العالمي ولموظفيه ومستشاريه ولأى أشخاص يقومون بأداء خدمات نيابة عن البرنامج التسهيلات اللازمة المقدمة لموظفي ومستشاري الأمم المتحدة ومنظماتها كما تمنح الحكومة كافة الامتيازات والحصانات المطبقة على المنظمات الخاصة وتطبيقها بالمثل على ممتلكات برنامج الأغذية العالمي وأمواله وأصوله الثابتة وكذلك لموظفيه ومستشاريه.

(١٠-٢) تعتبر الحكومة مسئولة عن التعامل مع أى متطلبات أو إدعاءات يطالب بها طرف ثالث آخر ضد برنامج الأغذية العالمي أو موظفيه أو مستشاريه أو أى أشخاص يقومون بخدمات نيابة عنه بموجب هذه الاتفاقية وأن تحافظ الحكومة على البرنامج والأشخاص المذكورين بعاليه وكذلك في حالة وجود أى مطالبات أوديون ناجمة عن العمل

فى هذه الاتفاقية فيما عدا الحالات التى تتفق فيها كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى على أن تكون هذه الحالات أو المطالبات ناجمة عن إهمال جسيم أو سوء قصد متعمد قام به هؤلاء الأشخاص.

(١٠-٣) تتعهد الحكومة بالقيام بالدعاية اللازمة لتعريف المستفيدين والعامّة ببرنامج الأغذية العالمى وأنشطته وقت استلام مواد المعونة من برنامج الأغذية العالمى وتوزيعها.

١١- الترتيبات اللازمة لمتابعة تنفيذ المشروع والتقييم :

(١١-١) تلتزم الحكومة بالتعاون مع المكتب القطرى بإعداد نظام دورى لعمل التقارير والمتابعة والتقييم كما يلى :

حركة السلع الغذائية الخاصة بالبرنامج والإنجازات المحققة وآثار المشروع وتوفير أية مساعدات خارجية غير غذائية أخرى تتصل ببنود المشروع ... وإذا لم يتم الاتفاق على شروط خاصة غير ذلك عليها فإن الحكومة سوف تعد البيانات الحسابية الخاصة بالسلع الغذائية التى يوردها برنامج الأغذية العالمى بشكل منفصل عن الموارد الأخرى للمشروع.

(١١-٢) سوف تقدم الحكومة تقريراً ربع سنوى (خلال شهر واحد من انتهاء كل ربع) عن الاستلام والانتفاع بالسلع الغذائية الخاصة ببرنامج الأغذية العالمى متضمناً معلومات عن الكمية الكلية التى تم استلامها وما تم استعارته أو إعارته أو استبداله والكمية التى تم توزيعها وبيان بالخسائر والرصيد المخزنى فى بداية ونهاية كل تقرير، كما يتضمن التقرير الربع سنوى بيانات عن تقدم أداء المشروع والمشكلات التى تواجه المشروع والتوصيات المقترحة، وسوف يتم الاتفاق بين الطرفين على صيغة التقرير الربع سنوى كما هو موضح بالملحق التالى.

١٢- استمرار تحقيق هدف المشروع :

يعتبر هذا المشروع هو آخر نشاط تنموى للبرنامج فى مصر وتلتزم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بتقديم الدعم اللازم لدمج منتفعى برنامج الأغذية العالمى فى المساعدات الحكومية التى تقدم لمزارعين وسوف تحرص الحكومة على الاستمرار فى تحقيق الهدف الرئيسى للمشروع بعد انتهاء برنامج الأغذية العالمى من تقديم مساعداته للمشروع.

(المادة الرابعة)

شروط عامة

- ١- تفسر شروط خطة العمليات على ضوء الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى مستهل هذه الوثيقة.
- ٢- تعتبر خطة العمليات هذه سارية المفعول بمجرد توقيع كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى عليه.
- ٣- يعتبر هذا المشروع منتهياً لدى اكتمال توزيع السلع المقدمة من برنامج الأغذية العالمى على المنتفعين .
- ٤- لا يتم تعديل أهداف أو مدة المساعدات بدون الموافقة المسبقة لبرنامج الأغذية العالمى وفى حالة حدوث أى تغيير هام فى تقدم سير المشروع يستدعى تغيير فى الأهداف أو الحصص أو الفئات المستهدفة من المنتفعين أو كانت هناك حاجة إلى امتداد فترة العمل بالمشروع فإن الحكومة ملتزمة بالتقدم بطلب رسمى لبرنامج الأغذية العالمى من خلال مكتب المدير القطرى حيث يتم التفاوض بشأن التعديلات المطلوبة فى خطة العمليات.
- ٥- فى حالة فشل أحد طرفى الاتفاقية فى الوفاء بالتزاماته التى تعهد بها بموجب خطة العمليات هذه فإن للطرف الآخر الحق فى: (١) التوقف عن تقديم تعهداته وإخطار الطرف المخل بذلك كتابة أو (٢) إنهاء خطة العمليات وتقديم إنذار كتابى للطرف المخل خلال فترة ستين يوماً.
- ٦- فى حالة عجز الحكومة عن الانتفاع بأى سلعة مقدمة من برنامج الأغذية العالمى وبالأسلوب المحدد بالبند الثالث فقرة (٦)، فقد يطلب البرنامج فى هذه الحالة استرداد تكلفة أى من هذه المواد أو السلع التى يساء استخدامها.
- ٧- بالنسبة لسلع برنامج الأغذية العالمى المتبقية التى لم تستخدم فى جمهورية مصر العربية لدى اكتمال المشروع أو انتهاء خطة العمليات الحالية بموجب اتفاق متبادل فى هذا الشأن فسوف يتم التصرف فيها طبقاً لما يتم الاتفاق عليه بين طرفى خطة العمليات هذه.

٨- أى أموال ناجمة والتي لم يتم الانتفاع بها لمدة عامين بعد انتهاء المشروع يمكن إعادة تخصيصها لأغراض أخرى فى البرنامج القطرى لبرنامج الأغذية العالمى ... ويتم الاتفاق بين الحكومة والبرنامج على استخدامات تلك الأموال. ويتم استخدام الأموال الناجمة التى لم يُنتفع بها حتى الآن وفقاً للمادة III فقرة ٧

٩- تستمر الالتزامات التى تعهدت بها الحكومة تحت البند الثالث من الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى مستهل خطة العمليات هذه إلى الحد الذى يسمح بعمل تصفية منظمة للعمليات وسحب الملكيات والاعتمادات والأصول الخاصة ببرنامج الأغذية العالمى وموظفيه والأفراد الآخرين المكلفين من برنامج الأغذية العالمى لتنفيذ خطة العمليات هذه.

وبناءً على ما تقدم وقع الطرفان المفوضان على خطة العمليات هذه ...

قدمت خطة العمليات هذه فى أربع نسخ باللغة الإنجليزية .

القاهرة فى : ٢٠٠٧/٦/١٠

مفوضاً عن برنامج الأغذية العالمى
التوقيع

مفوضاً عن حكومة جمهورية مصر العربية
التوقيع

الاسم: Bishow Parajuli

الوظيفة: المدير القطرى لبرنامج الأغذية العالمى

الاسم: السيد/ أمين أباطة

الوظيفة: وزير الزراعة واستصلاح الأراضى

الملحق (١) : إطار العمل والمؤشرات

المؤشرات	النتائج والمخرجات
النسبة المخصصة للغذاء فقط من دخل الأسرة.	النتائج : مساعدة المجتمعات الريفية التي تعاني من الفقر وانعدام الأمن الغذائي على خلق أصول مادية وبشرية واجتماعية والتي ستسهم في زيادة مستويات الدخل لتلك المجتمعات من خلال الزراعة وتربية الحيوان والأنشطة المعاونة الأخرى.
عدد المجموعات القائمة على تنفيذ خطط عمليات المشروع.	مخرج ١ : تكوين المجتمعات الهاشة.
عدد المؤسسات المجتمعية المحلية التي تم بناء القدرات والمهارات بها.	
عدد أعضاء السلطات المحلية وموظفي المشروع بالحكومة الذين تم تدريبهم على أنشطة تنمية المجتمع بالمشاركة.	
عدد المؤسسات المجتمعية المحلية المتلقية لبرامج التدريب.	
٣٠٠ أسرة إضافية مستفيدة من إنشاء المساكن الجديدة في منطقة بحيرة السد.	مخرج ٢ : خلق الأصول المادية.
عدد المجتمعات المستفيدة من إنشاء الأصول المادية الزراعية.	
نسبة المجتمعات المتوفر لديها الخدمات الإرشادية المتطورة .	مخرج ٣ : اكتساب المنتفعين المهارات والمعلومات اللازمة لزيادة الدخل من النشاط الزراعي وتربية الحيوان والخدمات المعاونة.
عدد السيدات المنتفعات اللاتي تلقين التدريب في مجالات الزراعة، تربية الحيوان والأنشطة المعاونة الأخرى.	
عدد المنتفعين الحاصلين على قروض صغيرة لتنفيذ المشروعات الصغيرة ذات العائد في مجالات الزراعة ومعالجة النفايات وتربية الحيوان والخدمات المعاونة الأخرى.	
عدد المنتفعين المكتسبين للخبرات الحياتية التي تمكنهم من تحسين مستوى معيشتهم.	
	مخرج ٤ : رفع الوعي لدى المنتفعين واكتسابهم للمهارات الضرورية اللازمة لتمكينهم من تحسين مستوى معيشتهم.

الملحق (٢)

ميزانية نشاط البرنامج القطري

فئة البرنامج : التنمية

عنوان المشروع : تأمين سبل الحياة وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة

رقم المشروع : نشاط فرعى ٣ للبرنامج القطري (٢٠٠٧-٢٠١١) - منطقة بحيرة السد - أسوان

الدولة المتسلمة للمعونة : مصر

مدة المشروع : ٤ سنوات

عدد المنتفعين : ٣٠٠٠ أسرة توطين (١٥٠٠٠ منتفع)

تكاليف التنفيذ المباشرة :

السلع	الكمية (طن مقري)	متوسط التكلفة (لكل طن) (بالدولار الأمريكى)	الإجمالى (بالدولار الأمريكى)
دقيق القمح	٤,٩٢٨	٢٥٠	١,٢٣١,٨٧٥
عدس	٥٤٨	٤٥٠	٢٤٦,٣٧٥
زيت نباتى	٢٧٤	٩٥٠	٢١٢,٠٧٥
سكر	٢١٩	٢٧٥	٦٠,٢٢٥
ملح	٥٥	٨٠	٤,٢٨٠
إجمالى السلع	٦,٠٢٤		١,٨٥٤,٩٣٠
الانتقال الخارجى		١٢٨	٧٧٧,٨٨٨
إجمالى تكاليف التنفيذ المباشرة		٦,١	٢٧,٠٧١
تكاليف الدعم المباشر		٢٧	١٦٤,٠٨٦
تكاليف الدعم غير المباشر (٧٪)			١٩٨,٣٧٨
إجمالى تكاليف برنامج الأغذية العالمى			٢,٠٢٢,٣٥٣
تكاليف الحكومة المصرية (بالدولار الأمريكى)			
مصاريف إدارية			٥٢٧,٢٤٠
دعم أنشطة التنمية			٥,٦٢٣,٩٠٠
انتقالات محلية، تكاليف التخزين والتداول			٢٦٣,٦٢٠
تكاليف تدريب العاملين والمتابعة والتقييم			٢١٠,٨٩٦
أنوات ومعدات			١٢٠,٢١٠
إجمالى تكاليف الحكومة المصرية (بالدولار الأمريكى)			٦,٧٤٥,٨٦٦
إجمالى تكاليف المشروع			٩,٧٧٨,٢١٩

الدولار الأمريكى = ٥,٦٩ جنيه مصرى

الملحق (٣)

خطة العمليات السنوية

يتم إعداد خطة العمليات السنوية بناءً على النتائج المتوقعة والاستراتيجيات والميزانيات والشركاء المنفذين الذين تم تحديدهم فى خطة عمل البرنامج القطرى التى تعكس الإنجازات والدروس المستفادة من العام السابق. كما تقوم خطة العمليات بتحديد المداخلات المتعلقة بالنتائج والمخرجات و/أو الشركاء المنفذين (داخل إطار المشروعات). يجب أن تعكس المراجعة السنوية للبرنامج كافة بنود خطة العمل السنوية التى يجب ربطها بخطة المتابعة والتقييم المدرجة فى خطة عمليات البرنامج القطرى حيث تعتبر تلك الخطة هى حجر الأساس التى يبنى عليها تقارير تقدم سير العمل.

١- ماهى خطة العمليات السنوية؟

تعكس خطة العمليات السنوية التخطيط التفصيلى للأنشطة وتحدد ما سيتم إنجازه خلال هذه السنة لتحقيق نتيجة أو مجموعة من النتائج التى تم تحديدها فى خطة عمل البرنامج القطرى، وتتضمن خطة العمليات السنوية ما يلى:

النتائج المتوقعة .

الأنشطة التى سيتم تنفيذها لتحقيق النتائج المتوقعة .

الإطار الزمنى لتنفيذ الأنشطة المخططة .

الجهات المسئولة عن تنفيذ الأنشطة .

المدخلات المتعلقة بكل نشاط .

يجب أن يؤدى اكتمال تنفيذ الأنشطة بمرور الوقت إلى تحقيق مخرجات البرنامج القطرى، مما يسهم بدوره فى تحقيق نتائج خطة العمليات للبرنامج القطرى. وتحتوى خطة العمليات على الأساسيات التى تتطلبها المداخلات (الأموال النقدية، الإمدادات، العقود، السفر والموظفين)، كما تحتوى على أوجه صرف الأموال لتنفيذ الأنشطة المخططة.

٢- من القائم على إعداد خطة العمليات السنوية ؟

يقوم كل من المكتب القطرى والشريك المنفذ (الحكومة أو غيرها) بالمشاركة لإعداد خطة العمليات السنوية ويكون ذلك عادة فى بداية أنشطة المشروع أو بعد مراجعة البرنامج السنوى للعام السابق. كما يتم إعداد خطة عمليات تفصيلية سنوياً بناء على التوصيات والمناقشات التى تتم أثناء مراجعة البرنامج وبمجرد موافقة الشركاء على خطة العمليات المقترحة يتم التصديق عليها والانتهاؤها منها.

٣- كيف يتم إعداد خطة العمليات السنوية ؟

تتضمن خطة العمليات السنوية ما يلى:

(أ) **صفحة الغلاف :** وهى تشير إلى نتائج إطار عمل مساعدات التنمية المقدمة من الأمم المتحدة، ونتائج البرنامج القطرى، ومخرجات البرنامج القطرى، كما يتضمن الجزء السردى، وجدول يتضمن اسم المشروع والميزانية المدرجة، وجدول بالميزانية التقديرية. جميع هذه البنود ثابتة باستثناء بند تحديث الموارد (إذ الزم الأمر)، ومدة عمل المشروع. يقوم كل من الشريك المنفذ والوكالة بتوقيع صفحة الغلاف.

(ب) **تتم صياغة خطة العمل السنوية فى شكل جدول يشتمل على ما يلى:**

١. النتائج المتوقعة للبرنامج القطرى: حيث من المتوقع أن يساهم المشروع بتلك النتائج كما ورد بخطة عمليات البرنامج القطرى.

٢. يجب إدراج كل الأنشطة ذات الصلة المتعلقة

بكل مخرج من مخرجات البرنامج القطرى (سواء كانت ممولة أو غير ممولة) بما يشمل أنشطة المتابعة والتقييم، متضمنة عمليات التقييم والمتابعة الميدانية وزيارات وحدة الدعم الفنى، وعمليات المراجعة الحسابية. بالإضافة إلى وسائل المتابعة الأخرى المرفقة.

فى حالة وجود أكثر من شريك منفذ مسئول عن النشاط، يتم إدراجهم بالقائمة مع ما يقابلها من المدخلات/ بند الميزانية وقيمتها وتوقيع خطة العمليات السنوية.

توافر العناصر التالية لكل نشاط:

- الإطار الزمنى
- الجهة المسؤولة عن التنفيذ .
- مصدر التمويل .
- وصف الميزانية .
- قيمة الميزانية .

البند (٣)

تأمين سبل العيش وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بمنطقة بحيرة السد - أسوان
خطة العمليات السنوية

البلد: مصر

نتيجة (٢) لمساعدات التنمية المقدمة من الأمم المتحدة :

بحلول عام ٢٠١١، يتم خفض نسبة البطالة ونقص العمالة والقضاء على العمالة السيئة للأطفال.

نتيجة (٣) لمساعدات التنمية المقدمة من الأمم المتحدة :

بحلول عام ٢٠١١، يتم تقليل التفاوت القائم فى مجال التنمية البشرية الإقليمية، متضمنًا تضيق الفجوة بين الجنسين وتحسين خدمات الحفاظ على البيئة.

النتائج المتوقعة للبرنامج القطرى:

زيادة مستويات الدخل للمجتمعات الريفية التى تعاني من الفقر وانعدام الأمن الغذائى وذلك من على خلق أصول مادية وبشرية واجتماعية من خلال الزراعة وتربية الحيوان والأنشطة المعاونة الأخرى.

المخرجات المتوقعة :

- مخرج ١ : تمكين المجتمعات الهاشية .
- مخرج ٢ : خلق الأصول المادية .
- مخرج ٣ : اكتساب المنتفعين المهارات والمعلومات اللازمة لزيادة الدخل من النشاط الزراعى وتربية الحيوان والخدمات المعاونة .
- مخرج ٤ : رفع الوعى لدى المنتفعين واكتسابهم للمهارات الضرورية اللازمة لتمكينهم من تحسين مستوى معيشتهم .
- الشريك المنفذ : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .
- الشركاء الآخرين : محافظة أسوان .

يعرض المشروع أفضل الممارسات لزيادة دخل الأسر الهاشية من خلال أنشطة الزراعة ، تربية الحيوان والخدمات المعاونة الأخرى. ينفذ المشروع بالتعاون بين كل من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ومحافظة أسوان وكذلك المؤسسات المجتمعية المحلية. ويقدم المشروع المساعدات لعدد (١٢٥٠ - ٣٠٠٠) أسرة فقيرة على مدى أربع سنوات. ويتضمن المشروع أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب لإنشاء قرية جديدة بأبى سمبل ؛ توسيع ومد قريتين؛ التدريب على الزراعة وتربية الحيوان؛ تحسين الخدمات الإرشادية؛ بناء قدرات موظفى الإرشاد؛ إنشاء المزارع الإرشادية والمشاتل وصناديق الثروة الحيوانية ومراكز التسويق. تم تصميم هذا المشروع بعد إجراء المشاورات اللازمة مع المجتمعات المحلية المنتفعة فى محافظة أسوان. وفى إطار عمل المشروع المتفق عليه، يتم إدراج بعض الأنشطة تفصيلياً بخطة العمليات التى يقوم بوضعها قادة المجتمعات المحلية وتستعرضها اللجنة الإشرافية على مستوى المحافظات.

الميزانية التقديرية السنوية : _____

الموارد الموزعة : _____

حكومية : _____

اعتيادية : _____

أخرى : _____

جهة مانحة : _____

جهة مانحة : _____

جهة مانحة : _____

ميزانية غير ممولة : _____

مدة البرنامج : ٢٠٠٧-٢٠١٠

البند (٣) للبرنامج : إنشاء الأصول الثابتة

عنوان المشروع : تأمين سبل العيش وخلق أصول

ثابتة للمجتمعات الفقيرة بمنطقة بحيرة السد - أسوان

رمز الميزانية : _____

المدة الزمنية : أربع سنوات

وافق عليه (الشريك المنفذ) : _____

وافق عليه (برنامج الأغذية العالمى) : _____

خطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٧

الميزانية المقررة	وصف الميزانية	مصدر التمويل	الجهة المستولة	الإطار الزمني				الأنشطة المخططة	المخرجات المتوقعة
				الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
			- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - جمعيات تنمية المجتمع		X			إعداد خطط العمليات الخاصة بأنشطة تنمية المجتمع بالمشراكة وفقاً للمخصص أنشطة البرنامج التطري والنتائج الناجمة عن هذه الأنشطة حتى الآن .	مخرج ١: تكوين المجتمعات الهامشة .
			- جمعيات تنمية المجتمع - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي			X	X	تعبئة المجتمعات وأعداد قائمة بأسماء المنتفعين وإصدار البطاقات التموينية لهم .	مؤشر ١-١: عدد المجموعات القائمة على عمل خطط عمليات أنشطة المشروع .
			- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - برنامج الأغذية العالمي	X	X	X	X	عقد اجتماعات ربع سنوية للجنة الفنية لمتابعة سير العمل .	مؤشر ١-٢: عدد الورش المجتمعية المحلية المنقبة لأنشطة بناء القدرات .
			- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - برنامج الأغذية العالمي	X	X	X	X	تنفيذ الأنشطة المتخصصة مثل زيارة مواقع عمل المشروع وإدارة ورش العمل وعقد الاجتماعات مع الجهات المانحة .	

الميزانية المقررة	الميزانية المقررة	الميزانية المقررة	الجهة المستفيدة	الإطار الزمني				الأنشطة المخططة	المخرجات المتوقعة
				الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
بالدولار	وصف الميزانية	مصدر التمويل	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - الجمعيات التعاونية الزراعية/ المحافظة - برنامج الأغذية العالمي	X	X	X		إنشاء مراكز تسويق تجريبية لإعداد المزارعين بآليات التسويق وتوزيع دورات تدريبية في مجالات الفلز والتعبئة والتسويق والخدمات اللازمة لربط المزارعين بالأسواق المتاحة . تحسين مهارات خبراء الإرشاد الزراعي من خلال تزويدهم بالتدريب النظري والعمل .	
			- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - الجهات المانحة الأخرى التابعة للأمم المتحدة	X	X	X	X	تنظيم زيارات تبادل الخبرات تحت ما يعرف بنشاط "من مزرعة إلى مزرعة" لتحسين مهارات المتدربين وإطلاعهم على أحدث التقنيات الفنية .	مخرج ٣: حصول المتدربين على المهارات والمعلومات اللازمة لزيادة الدخل من النشاط الزراعي وتربية الميرون والخدمات المعاونة .
			- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - برنامج الأغذية العالمي - الجهات المانحة الأخرى التابعة للأمم المتحدة	X	X			الاستعانة بخبراء إرشاد زراعي مؤهلين لخدمة المتدربين لزيادة الدخل من خلال أنشطة الزراعة وتربية الميرون .	مخرج ٣-١: نسبة المجتمعات المتوفرة لديها الخدمات الإرشادية المطلوبة .

